بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ :	٥٠٩
بتاريخ :	٢٠١٢/٧/٨

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٤٠٧١

السيد اللواء/ رئيس جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع

تحية طيبة وبعد،،،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم ٥٤٦ س.ق/٢٠١١/٣٦٥ ص المؤرخ ١١ من أغسطس سنة ٢٠١١ بشأن النزاع المتعلق بطلب السيد اللواء/ رئيس جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع فسخ العقدين المبرمين بين الجهاز وبين قطاع مصلحة السجون بوزارة الداخلية المؤرخين ١٣ من أكتوبر سنة ٢٠٠٢، وإلزام المصلحة بأداء مبلغ (١٣٨٧٥٦٥,٩٧ جنيهاً) قيمة توريد الكميات الموردة من الجهاز المقبولة وكذا قيمة خطابي الضمان مع إلزام القطاع بأن يؤدي للجهاز مبلغ (٥٠٠٠٠٠ جنيهاً) تعويضاً عن الأضرار المالية والأدبية التي لحقت بالجهاز.

وحاصل الوقائع – حسبما يبين من الأوراق – أنه بتاريخ ١٣ من أكتوبر ٢٠٠٢ تعاقد جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع مع قطاع مصلحة السجون بوزارة الداخلية على توريد صنف الفول الناشف بكمية مقدارها ٨١١,٢٥٠ طن بمبلغ ١,١٣٥٧٥٠ جنيهاً، وكذا توريد صنف الأرز الأبيض بكمية مقدارها ٢٠٦٧,١٣ طن بمبلغ ٢١٤٥٦٣٢ جنيهاً وأضاف أن الجهاز قام بتوريد كل أوامر التوريد الصادرة له من قطاع مصلحة السجون في مواعيدها وفي الأماكن المحددة بها خلال الأربعة أشهر اللاحقة على تاريخ التعاقد إلي أن بلغت مستحقات الجهاز لدى القطاع مبلغاً مقداره ١٢٢٣٤٩٦,٦٣٨ جنيهاً وذلك عن توريد كمية ٣٣٩,٦٥ طن فول و٧٠٣,٩٥١ طن أرز، وأن الجهاز قام بإنذار قطاع مصلحة السجون أكثر من مرة بخطابات مسجلة بعلم الوصول لتنفيذ التزاماتها وإداء المبالغ المستحقة عليه دون جدوى واختتم كتابه بالطلبات سالفة البيان وأرفق بطلب حافظة مستندات توريد طلباته.

مجلس الدولة – الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

ونفيد أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٦ من جماد أول سنة ١٤٣٣ هـ الموافق ١٨ من أبريل سنة ٢٠١٢ وقررت تأجيل نظر الموضوع لجلسة ٢٠ من يونيه سنة ٢٠١٢ لتشكل لجنة من المتخصصين في هيئة الخدمات الحكومية وممثلين لطرفي النزاع للقيام بحصر الكميات التي تم توريدها من جهاز الخدمة الوطنية لقطاع مصلحة السجون وبيان ما هو مطابق منها للمواصفات وما هو مخالف، مع تحديد أسعار الكميات الموردة والمطابقة للمواصفات وتواريخ أداء مبالغها، وبيان مدى تأخر قطاع مصلحة السجون في الوفاء بإلتزاماته التعاقديه من عدمه، ومدي إلتزام ذات القطاع باتباع القواعد القانونية التفصيلية التي تضمنتها أحكام المواد من ٩٠ إلي ٩٧ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٩٨ على وجه الدقة قبل قيامه بتنفيذ باقي عملية التوريد على حساب الجهاز، وأيضاً في ضوء ما ورد بكراسة الشروط والمواصفات العامة الخاصة بعملية التوريد سواء الأصلية أو التكميلية والمشار إليهما بالأوراق. وعلى أن يتناول بحث اللجنة سبب قيام قطاع السجون بالتنفيذ على حساب الجهاز عن طريق التعاقد بالأمر المباشر وعدم اسناد أعمال التوريد لصاحب أقل العطاءات التالية لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية في المناقصة وأثر ذلك على زيادة فروق الأسعار وبحث ما أثاره الجهاز من تأثير تحرير سعر الصرف على التوازن المالي للعقدين محل النزاع من عدمه، وعلى أن تعد اللجنة تقريراً في شأن الأمور سالفة البيان يتم عرضه على الجمعية العمومية تمهيداً للفصل في النزاع.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تشكيل لجنة من المتخصصين من هيئة الخدمات الحكومية بالاشتراك مع ممثلين من الجهتين طرفي المنازعة للقيام بحصر الكميات التي تم توريدها من جهاز الخدمة الوطنية لقطاع مصلحة السجون وبيان ما هو مطابق منها للمواصفات وما هو مخالف مع تحديد أسعار الكميات الموردة والمطابقة للمواصفات وتواريخ أداء مبالغها وبيان مدي تأخر قطاع مصلحة السجون في الوفاء بالتزاماته التعاقدية من عدمه، ومدي التزام ذات القطاع باتباع القواعد القانونية التفصيلية التي تضمنتها أحكام المواد من ٩٠ إلي ٩٧ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٩٨ على وجه الدقة قبل قيامها بالتنفيذ على حساب الجهاز، وفي ضوء ما ورد بكراسة الشروط

والمواصفات العامة الخاصة بعملية التوريد سواء الأصلية أو التكميلية والمشار إليهما بالأوراق على أن يتناول بحث اللجنة سبب قيام قطاع السجون بالتنفيذ على حساب الجهاز عن طريق التعاقد بالأمر المباشر وعدم اسناد أعمال التوريد لصاحب أقل العطاءات التالية لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية في المناقصة وأثر ذلك على زيادة فروق الأسعار وبحث ما أثاره الجهاز من تأثير تحرير سعر الصرف على التوازن المالي للعقدين محل النزاع على أن يتم تقديم تقريراً بنتائج أعمال اللجنة إلي الجمعية العمومية ليتم في ضوئه حسم النزاع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٨ / ٧ / ٢٠١٢

رئيس

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

السيد المستشار/

أحمد شمس الدين خفاجي

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

معتز//